Political Sciences Journal – Educational Policies in Singapore and their Reflections on Development
Issue (65) **June** (2023) **ISSN**: 1815-5561 **E-ISSN**: 2521-912X

Educational Policies in Singapore and their Reflections on Development

Ibtisam Mohammed Al-Amiry(*)
Ibtisam.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Receipt date: 15/1/2019 Accepted date: 30/4/2019 Publication date:1/6/2023

https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi65.662

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:
Singapore has invested its human resources for the development of the country since earlier times, so it has directed attention to the education sector. Education and development complement each other, as investment in education has contributed over several years to the development of Singapore economy and has made it one of the strongest economies in Asia and the world. Despite the obstacles that faced educational policies in Singapore, the presence of a wise leadership capable of overcoming difficulties and solving them, and providing the appropriate atmosphere for the development of education has contributed significantly to making it one of the most advanced educational systems in the world, and making this system the main pillar for the development of the national economy.

Keywords: Educational system, development, education initiatives

السياسات التعليمية في سنغافورة وانعكاساتها على التنمية

ابتسام محمد العامري(*)
Ibtisam.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام: 2019/1/15 تاريخ قبول النشر: 2019/4/30 تاريخ النشر: 2023/6/1

الملخص:
قامت سنغافورة منذ وقت مبكر باستثمار مواردها البشرية لتنمية البلاد، لذا قامت بتوجيه الاهتمام لقطاع التعليم، فالتعليم والتنمية احدهما يكمل الآخر، حيث ان الاستثمار في التعليم ساهم على مدى سنوات عدة في تطوير الاقتصاد السنغافوري وجعله من اقوى

(*) Professor Dr/University of Baghdad/ College of Political Sciences.
(*) أستاذ دكتوراة / جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية/ فرع النظم السياسية.

الاقتصادات في آسيا والعالم، وعلى الرغم من المعوقات التي واجهت السياسات التعليمية في سنغافورة، الا ان وجود قيادة حكيمة وقادرة على تجاوز الصعوبات وحلها وتوفير الاجواء الملائمة لتطوير التعليم قد اسهم بشكل كبير في جعله من اكثر الأنظمة التعليمية تقدما في العالم، وجعل هذا النظام الركيزة الاساسية لتنمية الاقتصاد القومي.

الكلمات المفتاحية: النظام التعليمي، التنمية، مبادرات التعليم.

المقدمة:

ان ما يمتلكه الانسان من طاقات وامكانات وقدرات تجعله اكثر عطاءاً وانتاجاً من مصادر الانتاج المختلفة، لذا فأن الاستثمار في رأس المال البشري هو افضل انواع الاستثمارات واكثرها أهمية وهذا ما فطنت له سنغافورة مبكراً، فهذه الدولة الصغيرة بمساحتها و الفقيرة بمواردها و المتواضعة بإمكاناتها تستطيع تحقيق تنميتها المنشودة من خلال الاستثمار في هذا الجانب، فالتعليم و التنمية يصبان في مجرى واحد هو الإنسان كونه محور وغاية وفي الوقت نفسه وسيلة وهدف لكليهما، فبقدر ما يساهم التعليم في كسر قواعد وانماط السلوك التقليدية بقدر ما يرفع ويعلي من قيمة الابداع ورسم صور المستقبل.

ان المردودات المتنوعة المتحققة من الاستثمار في التعليم ساهمت بشكل تدريجي ومنظم في دفع سنغافورة الى مصاف الاقتصادات المتقدمة في اسيا وحولتها الى مركز مالي عالمي ومكنتها من امتلاك افضل النظم التعليمية في العالم.

تقوم فرضية هذا البحث على حقيقة ادراك قادة سنغافورة بالحاجة لخلق دولة فاعلة ومؤثرة اقليمياً ودولياً وهذا الأمر يتطلب التعامل بواقعية مع التحديات الداخلية وتفكيك أسسها ومرتكزاتها وصياغة سياسة حكومية ناجعة تعتمد تأسيس نظام تربوي تديره الدولة تكون قادرة بموجبه على التعامل مع المصاعب التي تواجهه بشكل مهني ومرن بحيث يحقق الأهداف المنشودة منه على وفق الخطط المرسومة له للوصول إلى الغايات المحددة من قبل الدولة.

تم تقسيم هيكلية هذا البحث الى خمسة مباحث هي كالاتي:

المبحث الأول: مفهوم السياسة التعليمية.

المبحث الثاني: تطور مبادرات التعليم في سنغافورة واصلاحاتها.

المبحث الثالث: طبيعة السياسة التعليمية في سنغافورة وأهدافها.

المبحث الرابع: مقومات نجاح السياسة التعليمية في سنغافورة.

المبحث الخامس: انعكاسات السياسة التعليمية على التنمية في سنغافورة.

المبحث الأول: مفهوم السياسة التعليمية

يشير مفهوم السياسية التعليمية إلى الشكل العام للمراحل التعليمية التي ينتظم فيها المتعلم، واهداف كل مرحلة من هذه المراحل، ومجموعة الخطط والبرامج والاتجاهات، وكذلك القوانين والقواعد والأسس العامة التي تسير في ضوئها وبهديها عملية التربية والتعليم (بن عبد الحميد حكيم 2012، 168).

يعرف المفكر (درور) صنع السياسة التعليمية بانها "عملية ديناميكية معقدة تتسم بتنوع مكوناتها التي يكون لكل منها اسهامه المختلف، فهي تقرر الخطوط الأساسية للفعل وتتسم بتوجهها نحو المستقبل وسحبها الى تحقيق الصالح العام وذلك بأفضل الوسائل الممكنة (العزاوي 2001، 29-30).

أن السياسة التعليمية عادة ما تحدد إطار التعليم وفلسفته واهدافه ومراحله وأنواعه، إذ لا يمكن لأي أمة ان تنهض فكرياً وحضارياً ما لم تكن لديها سياسة تعليمية واضحة وواقعية ومرنة مستمدة من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع مبادئه وقيمه، فالسياسة التعليمية المبنية على أسس علمية تساعد على تحقيق عدة غايات أولها: وضع الخطط وبناء البرامج التي تكفل بناء شخصية الفرد على وفق معتقدات المجتمع، ثانياً: تحديد آلية لقياس الأداء في النظام التعليمي، وثالثها: تحديد الأطر والمبادئ والقيم التي تسير في ضوئها العملية التربوية، ورابعها :توجيه واتخاذ القرارات الصائبة لتحقيق الأهداف الموضوعة، وخامسها: تحديد الجهات الإدارية المسؤولة عن تنفيذ تلك السياسات، وسادسها: حل المشكلات

التربوية المتعددة، وسابعها: تغيير الأوضاع التربوية القائمة غير المرغوب فيها (بغدادي 2015، 325).

لا يختلف اثنان على أن أنظمة التعليم عامة وقوانينها وميزانياتها تصب في خدمة أركان العملية التعليمية(المعلم، المنهج، التلميذ، البيئة التعليمية)، فإن اختل أحدهم ضعف الأخر بدرجات متفاوتة، اذ لا يتمكن المعلم الضعيف من تدريس منهج قوي وايصاله للطالب، وفي الوقت ذاته لا يستطيع المعلم الذكي من التغلب على سوء البيئة أو ضعف المنهج إلى حد ما (العسيري، 417).

للسياسة التعليمية اهداف متعددة تختلف من دولة الى اخرى تبعاً لاختلاف المعتقدات والقيم والعادات والثروات الطبيعية والبشرية وغيرها، لذا يجب أن تكون هذه الأهداف محددة وعملية لتوضيح مسار السياسة التعليمية التي يجب أن يراعى عند وضعها اعتبارات عدة ابرزها:

1- أن السياسة التعليمية جزء من السياسة العامة للدولة بحيث انها لا تنفصل عنها وتؤثر فيها وتتأثر بها.

2- ضرورة تحقيق الانسجام والتكامل بين اهداف السياسة التعليمية واهداف النشاطات الأخرى المختلفة لضمان سير جهود الاثنين.

3- ترابط الأهداف التربوية مع أهداف النشاطات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية.

4- توفير المرونة الكافية في اختيار الأهداف وتعديلها بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة للدولة على شكل خطط موضوعة من قطاعات اخرى (بن عبد الحميد حكيم 2012، 170-171).

5- تحديد حركة التربية المستقبلية للمجتمع من خلال الاعداد المتكامل لأجيال المجتمع والتي تشكل مجتمع المستقبل من سياسيين واقتصاديين وتربويين واعلاميين وصناع واداريين وعسكريين وغيرهم.

6- تحديد العلاقة الحتمية بين التنمية الشاملة للدولة والتربية والتعليم، فالتخطيط لكل من التعليم من جهة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية أمران مترابطان يؤثر كل منهما في الاخر، اذ اصبح التعليم متغيراً رئيسياً من متغيرات النظام العالمي ،ومعيارا من معايير القوة والمنافسة، وأحد أبرز وسائل مواجهة التحديات العالمية في ثورة المعلومات والاتصالات وغيرها من التحديات (مراد 2013، 10).

أن السمة الرئيسة لبيئة التعليم مستقبلاً هي سرعة التغير مما يفرض على القائمين برسم السياسة التعليمية وتحديد أهدافها اخذ ذلك الموضوع بنظر الاعتبار، اذ اصبحت المعرفة في سياق عالم متغير تتطور وتتجدد بسرعة، فوظيفة التعليم في هذا العالم لن تكون النقل المنظم للمعلومات فحسب بل تتجاوزه الى غرس الروح النقدية وتعلم طرق التفكير المعاصرة، والتعليم المستقبلي مطالب بتأكيد عدد من المهارات الأساسية مثل المرونة والقدرة على التكيف من جانب، وعلى التعامل مع التغير السريع بما يرافقه من غموض وعدم وضوح وفوضى أحياناً من جانب ثاني، ونقل الأفكار من مجال الى آخر والنظر في المسائل في ترابطها وتشابكها من جانب ثالث، واستشراف التغير والاستعداد له والتهيؤ للتأثير فيه من جانب رابع (عبدالله 1997، 329).

المبحث الثاني: تطور مبادرات التعليم في سنغافورة واصلاحاتها

اتسم النظام التعليمي في سنغافورة في عهد الاستعمار البريطاني بوجود مدارس محلية انشأتها الجماعات المحلية الثلاث المكونة للمجتمع وهي الصينيين والملاويين والهنود، لكنها كانت تخضع لإشراف الحكومة المباشر، لكن الاستقلال عن بريطانيا في العام 1963 و الانفصال عن ماليزيا في العام 1965 حمل معه رياح التغيير الذي جعل الحكومة تدرك أن النظام التعليمي هو أهم خطة للتنشئة و الهندسة الاجتماعية في البلاد، لذا بذلت جهود حثيثة من أجل استبدال المدارس المحلية بأخرى قومية تعتمد اللغة الانكليزية كلغة أولى واللغات الأم (الماندرينية الصينية، والمالاوية الماليزية، و التاميلية الهندية) كلغة ثانية، و كان الهدف من ذلك هو تشجيع اكبر عدد من الطلاب على

الارتقاء باللغات الام الى مستوى اللغة الاولى (بي تان 2011، 133-134)، واعتماد منهج موحد لجميع مدارس البلاد على أن تدرس كل مؤسسة تعليمية المنهاج باللغة التي تريدها، و قد التزمت المدارس كافة بقرارات الحكومة.

انطلقت قيادة البلاد السياسية خلال هذه المرحلة من فكرة هدفت بها الى تقليص الشرخ اللغوي والاثني بين الجماعات العرقية المختلفة في البلاد من خلال اعتماد لغة موحدة هي اللغة الانكليزية لوصولها إلى قناعة أن التعارض اللغوي يحمل بداخله تعارضاً يمكن ان يتم استغلاله سياسياً مما يدفع جماعات المجتمع المختلفة الى الانطواء على نفسها من النواحي كافة (معتوق 2013، 86).

وقد ساعد على تبني هذا الطرح وجود حقائق اساسية حول نظام اللغة في سنغافورة، أولها: وجود تماثل واضح بين اللغات الرسمية الأربع، وثانيها: تعد اللغة الملاوية لغة قومية على اعتبار أنها تحمل الرموز السيادية للدولة المتمثلة بالنشيد الوطني واناشيد الفرق العسكرية وشعار الدولة، وثالثها: هيمنة اللغة الانكليزية على ما سواها من اللغات بوصفها لغة التجارة والحكومة، ورابعها رغبة الحكومة في تعزيز دورها الاقتصادي عالمياً ودفعها الى تكثيف مساعيها من أجل تعزيز مستويات اتقان اللغتين الانكليزية والصينية، وخامسها: قدرة اللغة الانكليزية على خلق حالة من المساواة من خلال عدم منحها لأي جماعة عرقية ميزة لغوية عن ما سواها، واختيار اللغة الانكليزية هنا لم يكن ينم عن الحنكة و الذكاء بقدر ما كان براغماتياً من خلال ما تراه الباحثة "تشوا بينغ هوان" لأنه حسب رايها " يمكن الدولة من أن تصوغ بالإنكليزية اهتماماتها بشكل مميز ومنفصل عن اهتمامات الجماعات العرقية، كما انها تفعل الانفصال فيما بين الاهتمامات القومية الخاصة بالدولة وتلك الخاصة بالأغلبية العرقية وتحول دون ارتباط الاغلبية بتلك الاهتمامات القومية الخاصة بالدولة " (بي تان 2011، 133، 148-149).

يدافع رئيس وزراء سنغافورة السابق (لي كوان يو) عن فرضه اللغة الانكليزية بالقول " الانكليزية باعتبارها لغة العمل والتجارة، استطاعت منع الصراعات الناشئة بين مختلف

جماعاتنا العرقية واعطتنا ميزة تنافسية لأنها لغة التجارة العالمية و الدبلوماسية الدولية، والعلم والتقانة وبدونها لما باتت سنغافورة مركزاً للعديد من الشركات المتعددة الجنسية ولأكثر من مائتين من اشهر المصارف العالمية، ولما دخل مواطنوها بمثل هذه الجاهزية والاستعداد لعالم الكومبيوتر والانترنيت " (لي كوان يو 2007، 208)، ولطالما آمن (لي كوان يو) واعتقد بأهمية اللغة الانكليزية في ابقاء بلاده في سلم المراتب المتقدمة في الاقتصاد العالمي، فهذه اللغة بنظره ليست لغة البريطانيين ولا الأمريكيين بل أضحت لغة عالمية كونها لغة العلوم والمعارف الحديثة والحية وأسواق المال والأعمال، ودافع عن قراره هذا أمام منتقديه من دعاة الحفاظ على الهوية القومية للبلاد بالقول " ما من شك في أن على أولادنا أن يحرصوا على أن تكون لهم جذور في لغتهم و ثقافتهم، لكن عليهم ايضا واجب اتقان لغة أخرى واسعة الانتشار، بذلك نصبح شعباً متماسكا متجذرين في قيمنا التقليدية و ثقافاتنا ولغاتنا المحلية، لكنه يجب ايضاً ان يتجذر فعلياً في اللغة الانكليزية التي هي مفتاحنا للتكنولوجيا المتقدمة التي يملكها الغرب، هذا الغرب حيث تأتي منه كل صناعاتنا وأحدثها " (لي كوان يو 2007، 87-88) موجهاً النقد للمدارس الأهلية التقليدية التي كانت وجهة نظره حولها تتمحور في انشدادها للماضي و استدامتها له في الحاضر، وان التمسك بالقيم الثقافية الموروثة لا تمنع من تعلم لغة تنافسية جديدة بإمكانها اختراق الكيانات الاثنية المتعارضة في البلاد أفقياً و تجمع فيما بينها، لكن قرار (لى كوان يو) الاستراتيجي بفرض اللغة الانكليزية لم يف بالمطلوب منه خلال السنوات الأولى من تطبيقه في تعديل موازين القوى التربوية والتعليمية في العمق ولم يمثل سوى انتصار جزئي على الوضع السائد قبل الاستقلال (معتوق 2013، 87-88)، فمع حلول مطلع سبعينيات القرن الماضي واجهت الحكومة مشكلة ترك الطلاب للمدرسة والالتحاق بسوق العمل لأن المهارات التي يتطلبها هذا السوق يمكن اكتسابها في مواقع العمل وليس على مقاعد الدراسة، مما دفع الحكومة الى اجراء اصلاحات على النظام التعليمي وكذلك على الجدارة والكفاءة من خلال التركيز على المناهج الدراسية و توحيد الكتب المدرسية

وانشاء هيئة تفتيش المدارس، ومع إدراك الحكومة لصعوبة اتقان لغتين بالكفاءة ذاتها بدأت مرحلة جديدة من اصلاح النظام التعليمي في العام 1979 من خلال اتخاذ خطوات عدة من أبرزها:

1- تقسيم الطلبة ممن هم في سن التاسعة (السنة الثالثة من المرحلة الابتدائية الى ثلاث مستويات هي العادي والشامل وأحادي اللغة حسب نتائجهم الدراسية، وفي ظل هذا التصنيف لم يكن للطلبة المنتمين الى مستوى التعليم أحادي اللغة والذين كان ينظر اليهم على انهم اقل كفاءة علمياً من نظرائهم في المستويات الأخرى من أن يدرسوا لغاتهم الأم كمواد دراسية (بي تان 2011، 134).

2- انشاء عدد من المدارس المستقلة ومنحها ادارة ذاتية(Cahyandi and 2004, 1 Others).

3. اجراء امتحانات اجبارية في اللغتين الإنكليزية والصينية الماندرينية للطلاب الراغبين في الالتحاق بالدراسة الثانوية (هلال 2003، 258).

4- النهوض بمستوى 9 مدارس صينية عن طريق رفع مستوى اللغة الانكليزية فيها تطبيقاً لمشروع (المؤازرة الخاصة)، الا ان هذا الاجراء قوبل بالرفض من قبل المدارس الأهلية المسلمة التي نظرت اليه على انه مهدد لكيانها ووجودها، مما دفع الحكومة إلى طرح مشروع أخر سمي (بصفوف الانغمار) المعتمد على فكرة دمج الطلبة القادمين من مدارس صينية في المدارس القومية، التي تدرس منهاجها باللغة الانكليزية، لكن مسؤولو هذه المدارس رفضوا المشروع مسوغين وقوفهم ضد المشروع بداعي عدم فائدة هذه الخطوة لأنها ستؤخر طلابهم الأصليين كثيرا، مما جعل (لي كوان يو) الذي نجح فيما بعد من خلال تعميم التجربة على المدارس الأهلية في سنغافورة الى الرد بحزم على معارضي مشروعه من القيادات التربوية بالقول " أن عملية الانغمار قد تؤخر صفوفهم لمدة ثلاثة او اربعة اشهر، الا انها تشكل مسؤولية اجتماعية علينا أن نتحملها جميعا كي يساعد بعضنا الآخر " (معتوق 2013، 89).

أعلنت وزارة التربية والتعليم في عام 1982 التي تشرف على تنفيذ السياسة التعليمية في سنغافورة على تحويل إدارات التعليم جميعها الى لامركزية مع اجراء عمليات تفتيش منظمة بغرض التشجيع على قدر أكبر من الكفاءة، وتلبية احتياجات الطلاب المختلفة مع الحفاظ في الوقت نفسه على قدر كاف من المركزية من قبل وزارة التعليم من أجل ضمان معايير موحدة (الخويطر بلا، 430).

شكل رقم (1)

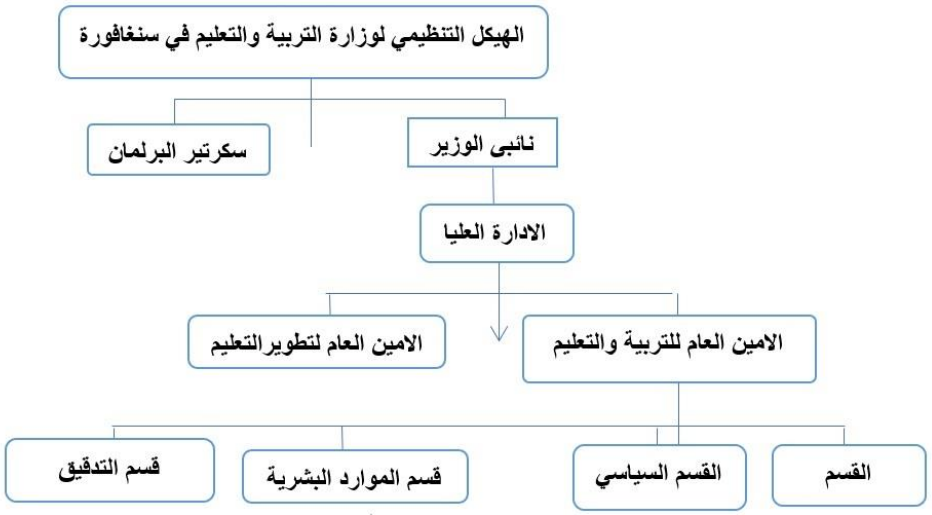

المصدر: الشكل من أعداد الباحث اعتمادا على :الخويطر، ذكرى عبد الله. بلا، التجربة السنغافورية الرائدة في الإشراف على التعليم وتوصيات مقترحة لتطبيقها في الإشراف التربوي في المملكة العربية السعودية، في: شريفة علي شامي (جمع وتنسيق)، تجارب ناجحة في الاشراف التربوي،، ص 432، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني

،http//: faculty.psau.edu.sa

أن نجاح السياسة التربوية و التعليمية خلال هذه المرحلة والتي تم فيها ازدياد أعداد المنخرطين في المدارس التي تدرس موادها باللغة الانكليزية ووصول المدارس التي تدرس موادها باللغتين المالاوية والتاميلية الى حافة الانقراض أكبر الدلائل على وصولها الى اهدافها، الا ان هذه السياسة واجهت عدداً من المشاكل، اذ ثبت بعد مدة أن مستويات الالمام والطلاقة في كل من اللغة الانكليزية واللغة الأم كانت متدنية ولا تخلو من انعكاسات سلبية من قبيل أولا: عدم التعلم الفعال للغتين واجادتها، ولتصحيح هذا الخلل

قامت الحكومة في المدة ما بين (1980 – 1981) بالتأكيد على شرط اللغة الثانية كضرورة لدخول الجامعات و المعاهد، وقد ساعدت هذه المبادرة على اعادة احياء اللغات الام وتأكيد أهميتها لا سيما من قبل المواطنين من أصل صيني عبر اطلاق حملة "لا تتكلم اللغة المندرينية " و مدارس خطة المساعدة الخاصة المتوسطة الصينية، ثانيا: قلق أباء الطلبة و تذمرهم من علامات ابناءهم المدرسية التي تدنت

بسبب فرز الطلاب بحسب المستويات وثنائية اللغة اذ كان الصف الثالث الابتدائي هو المعيار لقياس بقاء الطالب من عدمه في المدرسة بناءاً على علاماته الدراسية (دي بار واسكربس 2011، 200-202).

طرحت الحكومة افكاراً جديدة حاولت من خلالها معالجة الخلل في النظام التعليمي الذي سببته الاثار السلبية السالف ذكرها وذلك من خلال اعتماد برنامج " النموذج المركز على القدرة " الذي أطلقت من خلاله مبادرات اصلاحية عدة ابرزها تلك المسماة " مدارس التفكير، تعلم الأمة " في العام 1997 القائمة على اربع مبادئ هي:

1- اعادة النظر في أجور المعلمين.

2- منح مدراء المدارس مزيداً من الاستقلالية في العمل.

3- الغاء التفتيش والرقابة واستحداث نظام التميز المدرسي وهو نظام لضمان الجودة.

4- تقسيم المدارس لمجموعات يشرف عليها موجهون مختصون وقد أتاح هذا النظام للمعلمين فرصة الالتقاء والتحدث عن جهودهم المدنية مما ادى الى تطوير امكانياتهم واستحداث برامج جديدة ووضع نظام المصادر المشتركة الذي يحتوي على 70 الف درس مما جعل ثقافة المشاركة جزء لا يتجزأ من طبيعة عمل المدارس.

ساعد نجاح هذه المبادرة على اطلاق مبادرة اخرى هي (تعليم اقل، تعلم اكثر) في العام 2005 التي ركزت على طرائق التدريس وتقليل حجم محتوى المواد الدراسية لإفساح المجال الطلاب للتفكير والابداع(Cahyandi and Others 2004, 1-2).

تم خلال الحقبة الممتدة منذ بداية عقد التسعينيات حتى العام 2004 تغيير نظام توزيع الطلاب من سن العاشرة اي في السنة الرابعة من المرحلة الابتدائية بدل السنة الثالثة كما كان مطبق سابقاً، أما المستوى الشامل فكان يتم التمييز بين مستوييه الذي كان يضم المتقدم واحادي اللغة حسب مستوى اللغات الام التي يتلقاها الطالب اذا كان يتم توزيع الطلاب على مستويين، الأول هو EM1 والذي يضم الطلاب الأكثر ذكاء حيث يدرسون اللغة الانكليزية واللغات الام في مستوى اللغة الاولى والثاني: هو EM2 والذي يضم الطلاب الأقل ذكاء من المستوى الاول وهم الذين يشكلون الغالبية العظمى حيث يدرسون اللغات الام كلغة ثانية (بي تان 2011، 139).

كان لتسارع العولمة ابتداءاً من عام 2007 دور كبير في الحكومة السنغافورية للبحث عن أفضل السبل للحفاظ على المواهب المحلية، واستقطاب المزيد من المواهب الأجنبية لتحقيق تطلعات الدولة المختلفة، ولذا قررت الحكومة بأن يكون التعليم للجميع بغض النظر عن اختلاف ثقافاتهم وبطبيعة الحال لم يكن هذا الأمر سهلاً أمام تحديات العولمة، على اثر ذلك ارتفع عدد المدارس ليصل في عام 2012 الى 350 مدرسة، يقابلها ارتفاع في حجم ميزانية التعليم السنوية التي وصلت الى 10,6 مليار دولار في العام نفسه (الخويطر، 428-429).

المبحث الثالث: طبيعة السياسة التعليمية في سنغافورة واهدافها

تعتمد سنغافورة نظام تعليمياً يمتاز بالتنافسية بهدف خلق فرص متساوية في التعليم للجميع بغض النظر عن المجموعات العرقية المكونة للشعب السنغافوري أو مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية، وهذا النظام يتبع مسار(6-2-2) أي ستة سنوات للمرحلة الابتدائية وسنتان للمرحلة المتوسطة وسنتان للمرحلة الثانوية، وقد جرى تطبيق نظام التعليم الالزامي المجاني ابتداءاً من عام 1974، وعادة ما يفرض على اولياء الأمور الذين يتخلفون عن إرسال اطفالهم إلى المدارس غرامة مالية تصل قيمتها الى 5 آلاف دولار أو السجن او كلا العقوبتين معاً.

اهتمت الحكومة السنغافورية مراعاة منها للتوجهات الاقتصادية للبلاد بتأسيس معهد التعليم التقني ما بعد الثانوي والذي ينتظم فيه الطلاب ذوي الفئة العمرية ما بين(16-18) والذين يتخرجون وهم يحملون مهارات عالية للارتباط بالصناعة وسوق العمل، ويتم عادة مشاركة أباء الطلبة في مجالس المجتمع المحلي، وتم وضع برامج خاصة للتعرف على العائلات المحتاجة من أجل تقديم المساعدة لها حيث تم انشاء صندوق لتشجيع الطلبة بمقدار 4 مليار دولار، وهناك مراعاة لمدارس ذات الأداء المنخفض خاصة تلك التي تتواجد في المناطق الريفية والتي عادة ما تحظي بالموارد ذاتها ,2004 and others .(Cahyandi 6-7)

يعد المعلمون والمدرسون حجر الزاوية في النظام التربوي والتعليمي في سنغافورة اذ شكلوا اداة النظام ونهضته الرئيسة فاختيارهم يتم على وفق آلية دقيقة وصارمة تقوم على اختيار الثلث الأول من خريجي المدارس الثانوية وقبولهم في المعهد الوطني للتربية والتعليم التابع لجامعة نانيانغ للتكنولوجيا، ويتم اعطاءهم مواد مكثفة وتجهيز ينم عن مستوى عال من الحرفية والمهارة في القدرات التعليمية، ولا يتم التركيز على ضخ المعلومات فقط بل تنمية المهارات الخاصة بتطوير القدرات التي تمكن المعلمين من ايصال هذه المعلومات للنشئ، ويتم تطوير آلية من المنافسة بين الطلبة ومنح المنضوين منهم في الكليات الخاصة بمجال التربية والتعليم مكافآت مالية، وتطوير مهاراتهم الخاصة بالتدريس عن طريق السماح لهم بتدريس الطلبة في المدارس الثانوية والعمل على تنمية المهارات والخبرات الخاصة بالطالب لتناسب العمل في مختلف جوانب الحياة وعدم الاكتفاء بالجوانب النظرية للعلم، وزجهم في دورات تدريبية(Cahyandi and others2004, 4)، متنوعة بمعدل 100 ساعة سنوياً تتوزع ما بين استضافة المعلمين والمدرسين في جامعة نانيانغ واعطاءهم محاضرات خاصة في علم التدريس وتطوراته، وقيام بعض المدارس ذات الايرادات الجيدة بتحمل تكاليف سفر عدد من المعلمين والمدرسين لاكمال دراستهم خارج البلاد، وافتتاح أكاديمية سنغافورة للمعلمين في عام 2010 لتطوير القدرات الخاصة

بمعلمي المراحل الأولى من التعليم وصقلها، واجراء تقييم لأعضاء الهيئة التعليمية لمعرفة المنهج التربوي والمسلك الأكثر ملائمة لهم اذ قد يتم ترقيتهم الى مدرس اول أو يصبحوا اساتذة في الكلية التي تخرجوا منها أو قادة للمدرسة او عمداء للمعاهد الخاصة بالتدريس، ويتلقى من يترقى من هؤلاء تدريباً يتلاءم ودورهم الإداري الجديد (Cahyandi and others 2004,7)، من خلال مجموعة متنوعة من فرص التطوير المهني للمعلمين، اذ عادة ما يتم تخصيص التدريب لتلبية احتياجات المعلمين منه في كل المستويات وكذلك الموظفين أثناء الخدمة، ويشمل هذا التدريب ما يأتي:

جدول رقم(1)

البرامج الخاصة بتدريب المعلمين وموظفي الهيئة التعليمية في اكاديمية سنغافورة للمعلمين

البرامج الخاصة بالمعلمين	البرامج الخاصة بموظفي الهيئة التعليمية
برنامج الارشاد المحسن للمعلم الماهر برامج المعلمين القادة البرنامج التعريفي للمعلمين المبتدئين برنامج المربي المتميز	التنمية المهنية والإدارية للموظفين التنمية المهنية لموظفي التعليم

المصدر: http://www.academyofsingaporeteachers.moe.gov.sg

يتخرج المدرسون والمعلمون الدارسون في المعهد الوطني للتربية والتعليم حاصلين على شهادة الدبلوم بعد دراسة أمدها ثلاث سنوات طبقاً لمستوى التعليم الذي انتظموا في اطاره، وهناك درجة عالية من الارتباط بين جامعة نانيانغ والمدارس الابتدائية والثانوية ذلك لأن المتخرجين من هذا المعهد يبقون تحت اشرافه ومراقبته خلال السنوات الخمس الأولى من عملهم كمدرسين ومعلمين في المدارس وتتم متابعتهم لتحديد أي من المسارات التي تناسبهم والمهارات القيادية التي يمتلكونها اذ يتم تحضيرهم لأدوار قيادية مستقبلية، فالقيادة الضعيفة بنظر الدولة هي سبب رئيسي لفشل التعليم، فتراجع المستوى التعليمي في بلدان

عديدة بنظرها مرجعه ضعف القيادات الإدارية الموجودة فيها، وتقسم المسارات التي يسلكها المعلمون والمدرسون في سنغافورة إلى ثلاثة كما يوضحها الجدول الاتي:

جدول رقم (2) المسارات المتاحة للمعلمين في سنغافورة

اسم المسار	مضمون المسار
1-مسار التدريس The Teaching Track	**يلتحق به الراغبون في العمل كمعلمي صفوف مع توفير فرص التنمية لهم والتقدم المهني في المجالات التربوية والتدريسية ويتدرج المعلم وصولا إلى درجة اعلى وهو كبير المعلمين Principal Master Teacher**
2-مسار القيادة The Leadership Track	**يلتحق به الراغبون في تولي مناصب قيادية في المدرسة او الوزارة**
3-المسار المتخصص The Specials Track	**يلتحق به الراغبون في العمل على تطوير مجالات المناهج الدراسية المتخصصة، ويتم فيه التركيز على المهارات العلمية والمعرفية والتطوير التعليمي**

ملاحظة: داخل كل مسار من هذه المسارات يوجد ثلاثة عشر مستوى يندرج فيها المعلم وصولا الى اعلى مستوى.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على: هند الزهراني، الاشراف التربوي في سنغافورة، في: شريفة علي شامي (جمع وتنسيق)، تجارب ناجحة في الاشراف التربوي، ص 440، منشورة على الموقع الالكتروني: http// faculty.psau.edu.sa

لم تكن سنغافورة تعتمد على تطوير خبرات ادارية مجردة بل توجيه هذه الخبرات على التفاعل مع المناهج التربوية والمستجدات التي تحصل في هذا القطاع من العمل، كما تعمل الادارة التعليمية في سنغافورة في اتجاهين، الأول: تقييم المعلمين والمدرسين عن طريق نظام تقويم معقد يصل إلى 16 مجال لمعرفة كفاءتهم وقدرتهم على تحديث المادة وايصالها للطالب ومدى تواصلهم مع ذويهم وكفاءتهم الادارية ومدى تفاعلهم مع زملاءهم ومع ادارة المدرسة، وفي حال حصول أحدهم على درجة تقييم عالية يتم زيادة اجره ومنحه مكافأة مالية، والثاني: حث الطلاب والخريجين على المشاركة في النشاطات والدورات التي تطور قدراتهم وامكانياتهم ومن ثم السعي لإعطاء الجيل الشاب أدوار قيادية في قطاع التعليم وهو ما يجعله متجددا ومستجيباً للتغيرات التي تحصل في دول العالم المختلفة والاستفادة من التجارب المتقدمة في مجال التعليم.

ولعل أهم ما يمتاز به النظام التعليمي في سنغافورة هو انتفاء التمايز بين الفرعين العلمي والأدبي في الحصول على الامتيازات والمساواة في الفرص الخاصة، فضلاً على التركيز على تطوير وسائل التدريس وطرقه بدل من ضخ اكبر قدر من المعلومات (Cahyandi and others 2004, 5-8)، مما جعلها تتفوق في تدريس مادة الرياضيات، فالمعلمين يعتمدون الوسائل البصرية في شرح المادة مما جعل الطلاب يعتمدون على الحس الرياضي الذي يمكنهم من اجادة حل المسائل غير المعروفة بطرق عدة.

تولي سنغافورة التعليم العالي أهمية كبيرة وهي لا تسعى حالياً الى رفع مستواه وأنما إلى رفع قدرته على التأقلم مع رهانات التنافسية العالمية، فمنذ عام 1990 عملت سنغافورة وتحت اشرف مجلس التنمية الاقتصادية على جذب معاهد أجنبية معروفة عالمياً إلى البلاد من خلال تأسيس فروع لها والهدف المتحقق من وراء ذلك هو تحويل سنغافورة الى مركز دولي في التعليم ممكن ان يستقطب اكبر عدد من الطلبة الدوليين، وبالفعل فقد وفد الى سنغافورة في عام 2007 ما يقارب 85 الف طالب اجنبي من 120 بلد للدراسة في جامعاتها الأربع الرئيسية وهي :جامعة سنغافورة الوطنية (NUS) وجامعة سنغافورة للادارة (SMU) وجامعة نانيانغ للتكنولوجيا (NTU) وجامعة سنغافورة للتكنولوجيا والتصميم (SUTD) اذ تتواجد الجامعتان الأخيرتان بالقرب من المجمعات التكنولوجية التي تتركز فيها الشركات المتخصصة بالتكنولوجيا العالية، اما بالنسبة لجامعة سنغافورة للإدارة والتي انشأت في عام 2005 وتتواجد في مركز العاصمة حيث البنوك والمؤسسات الإدارية(Sanderson 2012 , 89-88).

تنتشر في سنغافورة العديد من المعاهد المتخصصة لا سيما في الاختصاصات التقنية فضلاً عن فروع المعاهد أجنبية مثل انسياد ولاسال، كما يوجد حوالى 300 معهد حر اغلبها شريكة لمعاهد أمريكية وبريطانية واسترالية، وعلى الرغم من التقدم الكبير في النظام التعليمي السنغافوري الا انه نظام انتقائي اذ لا يستطيع أن يصل أكثر من 25% من الشعب السنغافوري الى الجامعة، فالمتقدمون للجامعة يخضعون لاختبار صعب ينجم

عنه انتقائية في الاختيار فضلاً عن ان الجامعات السنغافورية هي من بين الأفضل عالمياً اذ حلت جامعة سنغافورة الوطنية حسب تصنيف التايمز لعام 2006 ضمن قائمة أفضل 25 جامعة في العالم، اما في عام 2010 فقد احتلت المرتبة 34 في تصنيف أفضل الجامعات في العالم، فيما احتلت جامعة نانيانغ المرتبة 73 في عام 2009 في الترتيب ذاته، اذ يتوجه حوالي 20 الف سنغافوري سنويا لإكمال دراستهم خارج البلاد بسبب عدم قدرتهم على الالتحاق بجامعات بلادهم (محبوباني 2009, 144)، وفي عام 2014 أحتلت سنغافورة المرتبة الثالثة عالمياً بعد اليابان وكوريا الجنوبية كواحدة من أفضل النظم التعليمية في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي حسب تصنيف بيرسون للخدمات التعليمية، كما حقق طلاب سنغافورة مراتب متقدمة على الصعيد العالمي في اختبارات بيزا التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للسنة ذاتها(العسيري بلا، 419)، وفي عامي 2015و 2016 تصدرت جامعة سنغافورة الوطنية تصنيف التايمز البريطاني بحلولها في المركز الأول كأفضل جامعة في آسيا والمركز (24) على مستوى الجامعات العالمية لعام 2016، (aawsat ,2021).

يمكن تفسير التجربة السنغافورية في مجال التعليم العالي باعتبارها واحده من مناهج الحكومية العملية لتنفيذ جدول الاعمال الوطني والاستفادة من قوى السوق والمبادرات الجديدة من غير القطاعات لتعزيز مكانها في المنطقة وتتبنى سنغافورة ادارة الجودة الشاملة باعتبارها وسيلة لتعزيز القدرة التنافسية للبلد في الاسواق العالمية، وتعتقد الحكومة بقوة ان تعزيز الجامعة يجعل الدولة اقوى واكثر قدرة على المنافسة، وفي ضوء ذلك فأن التعليم العالي في الآونة الأخيرة يمكن ان يفهم الاصلاح على انه محاولة من قبل حكومة سنغافورة لتعزيز القدرة التنافسية للبلاد بدلا من مجرد الاصلاح الاداري الخالص لتخفيض التكاليف التشغيلية للتعليم (محمد والسالم والشهراني 2018، 70)، وفي مراجعة تقرير البنك الدولي حول التعليم العالي في سنغافورة، ذكر ان حكومة سنغافورة قد اعتمدت وسائل مختلفة لتفعيل وتحسين الجودة بما في **ذلك (محمد والسالم والشهراني 2018، 70):**

١-وضع سياسة ملكية صارمة.

٢-تقنين الحوافز المالية وتقدير التعليم الجيد واداء البحوث.

٣-تحديد نسبة اعضاء هيئه التدريس للطلاب يرافقه تحسين المرافق التعليمية والبحثية المجهزة تجهيزاً جيداً.

٤-توفير التدريب بالكلية لرفع مستوى المهارات والاداء.

٥-المحافظة على سياسات مستقرة ومتسقة على المدى البعيد.

٦- التأكيد على وجود روابط قوية بين التعليم العالي وسوق العمل والنمو الاقتصادي.

٧- تطوير آليات تسجيل واختيار طلاب التعليم بما في ذلك سياسة القبول المستند الى الجدارة وسياسات رفع جودة الموظفين من خلال الممارسات الصارمة ونظام الحوافز والمكافآت.

٨- بذل جهود قوية ووضع سياسات متينة لمختلف المصادر وذلك من اجل سد العجز في قطاعات الدولة الاخرى بدون التلاعب او المخاطرة بمستوى الجودة وهذه السياسة قابلة للتعديل والتطبيق وهي عملية في المناطق ذات الدخل العالي نوعاً ما.

يسعى صانع القرار في سنغافورة من سياسته التعليمية الى تحقيق الأهداف الآتية :

1-الاهتمام بالفرد من خلال خلق طالب مرن وقادر على التكيف مع كل الظروف، صاحب تفكير مستقل ونقدي ويتواصل مع الاخرين بصورة فاعلة، مثابر ويسعي للتعلم بفاعلية، نشيط وقادر على العمل ضمن الفريق ويأخذ زمام المبادرة ويتحلى بروح الابتكار مواطن يهتم بمصلحة بلده ومرتبط بارضه، فضلاً عن ضرورة امتلاكه وعيا مدنيا قويا وعلى اطلاع بما يجري حوله(Cahyandi and others 2004, 10) .

2-منح المتعلمين الفرصة لتطوير قدراتهم وكفاءاتهم وشخصيتهم وقيمهم كي يساهموا في تقدم سنغافورة من اجل هذا جعلت نظامها التعليمي اكثر مرونة واستجابة لاختيارات الطلبة فعندما يكونون قادرين على اختيار ماذا وكيف يتعلمون فأنهم يستطيعون استغلال

وتوظيف طاقاتهم بأفضل شكل ممكن، ويساعد هذا الأسلوب على تزويد الطلبة بخبرات متعددة يحتاجون اليها في المستقبل.

3-مساعدة كل طالب مدرسة على اكتشاف مواهبه من خلال زرع الثقة بنفسه وبقدراته عندما يكبر.

4-مساعدة الناشئة على تطوير قدراتهم وصقل مواهبهم في مجال العلوم والفنون والرياضة لتحقيق احلامهم والنجاح في حياتهم.

5-تكوين أجيال من القوى العاملة المدربة والمؤهلة اكاديميا وتمكين الشباب من الالتحاق بسوق العمل (Sanderson 2012 , 88).

المبحث الرابع: مقومات نجاح السياسة التعليمية في سنغافورة

للسياسة التعليمية في سنغافورة مقومات عدة ابرزها:

1-الاتساق المنظم من خلال التخطيط الاستراتيجي: اذ نجح النظام التربوي في سنغافورة بفضل التخطيط الابداعي والاستراتيجي والقدرة العالية على الاستجابة السريعة والمرنة للفرص الجديدة مما مكنها من وضع خطط تربوية مستديمة وفعالة نتج عنها اتساق متكامل بين جميع نواحي النظام التربوي وهي التعليم والقيادة والمنهج الدراسي والاختبار وهو نظام حقق الكثير من النجاح.

2-الاستثمار في الموارد والبنية التحتية المدرسية: قامت سنغافورة بتبني مقاربة مرتكزة من العمل من خلال الاستثمار المكثف في اعداد معلمين ومديري مدارس اكفاء أولا، وتحسين البنية التحتية في المدارس ثانيا، ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من اجل انتاج المعرفة ومنح الفئات الفاعلة استقلالية متنامية ثالثا، وهدف كل ذلك أفضل مستوى من التعليم والتعلم وتقوية أنظمة الإدارة المدرسية التي تؤدي إلى نتائج مثلى.

3- الاستثمار في المعلمين والمدرسين: أن من ابرز اسباب نجاح السياسات التعليمية في سنغافورة هو التزام الشعب بتوفير معلمين متميزين مندفعين ومدعومين ومحترمين من قبل النظام التربوي.

4- تطوير المناهج الدراسية: تقوم سنغافورة بشكل مستمر بمراجعة المناهج الدراسية وتنقيحها مثل تبسيط المناهج وحذف المواد غير الضرورية والمواضيع الشائكة والدروس المتكررة والتفاصيل التقنية غير المجدية، وكل ذلك من اجل مجاراة الواقع التربوي المتغير وضمان ملائمة هذه المناهج مع السياق العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد وايضاً لإفساح المجال امام الفروقات الفردية بما يتلاءم وحاجات الطلبة ذوي المواهب والقدرات المتمايزة، لذا تم التركيز على بعض الاختصاصات مثل العلوم والرياضيات والفنون والتربية الاخلاقية وتعلم لغتين وغيرها، وادماج الكفايات المتصلة بمتطلبات القرن الحادي والعشرين بما فيها الأبداع والابتكار والتفاعل مع الثقافات الأجنبية من أجل اعداد الطلبة لمواجهة عالم العولمة السريع المتغيرات والمتنامي.

5- الارادة السياسية الصلبة والقوية (حنانيا 2011، 104-111، 114).

6- نسبة المدارس أعلى من نسبة الطلبة اذ بلغ عددها 360 مدرسة ل 522 الف طالب.

7- الاستقرار السياسي للبلاد ووجود اجماع شعبي.

8- تكامل في عمل المؤسسات اذ يشترك المسؤولين في الوزارة والمؤسسات التعليمية في تحمل أعباء المسؤولية والمسالة.

9- عدم الاعلان عن اي سياسية تربوية من دون خطة واضح (Cahyandi and others 2004, 4).

المبحث الخامس: انعكاسات السياسة التعليمية على التنمية في سنغافورة

يعد التعليم القناة الرئيسية لرفد سوق العمل بالمهارات المتعددة وتطوير المهارات المكتسبة، لذا فهو يصب بطريقة غير مباشرة في دفع عملية التنمية الاقتصادية للبلد وتسريع وتائرها، من هنا جاءت فكرة الاستثمار في التعليم بوصفه سلعة استثمارية وليس استهلاكية (هداب 2016، 60)، لذا فان العامل الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في السياسة التعليمية سلباً وايجاباً اذ له دور كبير في تحديد ميزانيات التعليم لدرجة أن التخطيط للتعليم يعتمد على المؤشرات الاقتصادية بدرجة كبيرة، فالتوسع الأفقي والعمودي في التعليم، ومستوى

اعداد المعلم، والعناية الصحية بالتلاميذ وتغذيتهم، والقيام بالأبحاث التربوية وغير ذلك مما يتعلق بالنظام التعليمي يتوقف على العامل الاقتصادي المحدد لمقدار الأموال المخصصة للتعليم. ويمكن تحديد العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد والتعليم من خلال النقاط الآتية :

1- كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية أمكن زيادة ميزانية التعليم مما يساعد على نشر التعليم وتحسين مستواه.

2- العامل الاقتصادي هو الدعامة التي يستند عليها التوسع في التعليم.

3- العامل الاقتصادي هو الذي يوفر فرص العمل للأيدي العاملة المتعلمة بالتالي مصدر رئيسي للدخل.

4 -التعليم هو السبيل لأعداد القوى البشرية المتعلمة والمدربة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.

5-كلما زات دخول الأفراد نتيجة للتنمية الاقتصادية زادت التطلعات إلى مستويات تعليمية ارقى واعلى.

6- كلما تحققت التنمية الاقتصادية كلما زادت فرص العمل وتحسنت معدلات الأجور.

7. تشكل الأنشطة الاقتصادية قوة ضاغطة في اتجاه الطلب على التعليم.

بناءاً على ذلك فأن الاقتصاد ذو قيمة محدودة اذا لم يسخر في سبيل التقدم والتنمية من خلال التعليم والذي هو بدوره السبيل لأعداد القوى العاملة اللازمة لتطوير الاقتصاد، لذا يصبح التخطيط للتعليم وسياسته ركناً ودعامة في صميم هذا التخطيط وليس نشاطاً مكملاً للتخطيط الاقتصادي (بن عبد الحميد حكيم 2012، 183-185).

وعلى الرغم من سعي الهينات التعليمية في المدارس والجامعات لتقديم خدمات تربوية وتعليمية متوازنة ،الا ان واضعي السياسات العامة وارباب العمل يحرصون على أن تتواءم سيرورة التعليم والتدريب مع احتياجات البلاد الاقتصادية ومتطلبات استخدامها

،ولكن التزاوج بين مخرج التعليم من جهة ومتطلبات التنمية والاستخدام من جهة أخرى لم تعد بالأمر اليسير بسب التغير الاقتصادي والتفاني السريع (غدنز 2004، 544).
فطن رئيس وزراء سنغافورة السابق (لي گوان يو) لمسالة مهمة وهي أن التعليم يعد عاملاً حاسماً في لم شمل الأعراق المتنافرة والمتناحرة وتطوير القوى العاملة لتحقيق الاهداف الاقتصادية، اذ ادت الحاجات الاقتصادية دوراً مهماً في تحديد معالم سياسة التعليم(Cahyandi and others 2004, 4) ، ففي نهاية عام 1970 حقق الاقتصاد السنغافوري مستويات نمو عالية وأصبح يصنف بوصفه اقتصاداً صناعياً جديداً ولأجل المحافظة على هذا القدر من النمو والتطور أحست الحكومة انه من الضروري أن يتم إعادة النظر في تطور التعليم العالي اذ ان هناك حاجة ملحة لدعم الاقتصاد من قبل أشخاص مؤهلين علمياً في هذه المرحلة فالاقتصاد القائم على المعرفة يتطلب من طلاب الدراسات العليا امتلاك قدرات التفكير والاتصال العليا فضلاً عن مهارات تكنولوجيا المعلومات، لذا فان الاستراتيجية المتبعة لزيادة وتوسيع الدخل في الاقتصاد الجديد هي الابتكار كما هو الحال في الاقتصاد الصناعي، وهذا ما حفز رؤوساء الجامعات والقادة في الحكومة السنغافورية إلى ربط البحث في الجامعات بالتجارة والاقتصاد بشكل كبير.
اتسقت هذه الاستراتيجيات مع المسار الاقتصادي الذي اتبعته سنغافورة في خطتها التنموية الطويلة الأمد، وقد تم دمج هذه الاستراتيجيات ضمن سياسة اقتصادية وخطة للنهوض بالقدرات البشرية، مما دعا إلى اجراء إصلاحات شاملة في النظام التربوي تضمنت مبادرات مثل تلك الهادفة إلى شحذ الإبداع، ومهارات حل المشاكل، والابتكار والكفاءة لدى الشباب السنغافوري كما حافظت في الوقت نفسه على المضمون والقيم الفاضلة، وقد حددت الدولة من خلال سياساتها الاقتصادية ونجاحها في جذب الاستثمارات كمية ونوعية المهارات المطلوبة، لذا وجهت المؤسسات التربوية نحو صقل المهارات، اذ جرى مثلا دعم التحرك لتطوير الأبحاث في قطاعات الطب والصيدلة والاتصالات الرقمية عبر أدخال تعديلات على مناهج العلوم والرياضيات، مع التشديد

على علوم الحياة ومهارات التفكير، وعلى تطبيق المعرفة العلمية والرياضية والتكنولوجية على أرض الواقع (محمد وسالم والشهراني 2018، 70-71).

رمت الأهداف الخاصة بنظام التعليم في سنغافورة إلى ضرورة إيصال الطلبة المتميزين والمتفوقين إلى الجامعات التي يجب ان لا تكون بمثابة اداة لتخريج بطالة مقنعة، فضلاً عن ضرورة ان يتمتع الطلبة الراغبين بدخول الاختصاصات التقنية والتطبيقية بذات الامتيازات التي يتمتع بها الطلبة المنخرطين في الدراسات ذات المستوى الأكاديمي الارفع وذلك طبقاً لنظام يقوم على معرفة الميول والاتجاهات الخاصة بكل طالب وجعلها تتواءم مع الخطط المستقبلية الخاصة بتطوير اقتصاد البلاد والذي تواءم مع النظام التعليمي الذي قام هو الآخر على آلية الانتقاء والتنافس مما جعله اكثر جذباً للمستثمرين الاجانب. لقد حفز النظام التعليمي في سنغافورة الطلبة على تطوير مهاراتهم الابداعية والحس النقدي الخاص بتلقي المعلومات وهو ما حفز الدولة على ايجاد آليات جديدة لتطوير المعرفة الالكترونية وغيرها من العلوم والتخصصات خاصة وانها كانت تطمح إلي تحويل اقتصاد البلاد من الاعتماد على ايدي عاملة قليلة الخبرة والمهارة الي ايدي عاملة كفؤة وقادرة على التلاؤم مع صناعة تكنولوجية ومعرفية عالية الجودة، وهذا ما جعل النظام التعليمي في سنغافورة يشهد طفرات سريعة ونوعية، فصانع القرار كان يأمل أن يستند النظام التعليمي في البلاد على آلية اختيار الأفضل والاكفا للوظائف العامة وتلبية الحاجات المعرفية لكل طالب سنغافوري، بمعنى آخر أن النظام التعليمي يجب أن يكون قادرا على تلبية المتطلبات الخاصة بكل طالب وبالتالي يكون هذا الطالب قادر على تلبية متطلبات سوق العمل في البلاد(Sanderson 2012 , 13)، فموظفي الخدمة المدنية يجب أن يكونوا من ذوي التخصصات والشهادات العالية حسب السياسة المرسومة من قبل الحكومة اذ يجري اختيارهم بدقة وعناية فائقتين، وهذا الأمر جعل الجهاز الاداري في سنغافورة هو الأكثر فاعلية وتطوراً ويمتاز هؤلاء الموظفين بكون معظمهم خريجي افضل الجامعات العالمية، وامتلاكهم لرؤية كونية حول آخر التطورات العالمية في مجال

التربية والتعليم، واستخدامهم للبيانات والبراهين العلمية عند اتخاذ أي قرار، ولديهم حس بالمسؤولية ورؤية واضحة باتجاه تطوير وتنمية النظام التربوي والتعليمي في سنغافورة (Cahyandi and others2004 ,8).

ارتبط تطور النظام التربوي في سنغافورة ارتباطاً وثيقاً بالتنمية والاهداف والخطط الاقتصادية ،فالعلاقة المباشرة بين التطور التعليمي والتخطيط المهني يبرز واضحاً منذ المرحلة الابتدائية اذ يتم اعداد الطلبة الذين لا يرغبون بالدراسة للتدريب المهني وتستمر هذه التصفية في المرحلة الثانوية، وما بعد الثانوية يتم تقديم تسهيلات تعليمية واسعة للطلبة لتأمين عمال ذوي مهارات عالية مهمتهم تطوير قدرات سنغافورة التكنولوجية وتغطية احتياجات سوق العمل، والحد من الإنفاق ومن هدر الموارد البشرية النادرة، وفي السنوات الأخيرة انتقل (التدريب حسب المهنة) من الأهداف الكمية (تأهيل اكبر عدد من العمال) إلى بناء القدرات ضمن المؤسسات والمنشآت الغرض منه تحويل المؤسسات الى مراكز للتعلم اذ يتمرس العامل بمهاراته مثل القدرة على استشراف المشاكل وحلها قبل حدوثها، اما التعليم العالي التقني فلم يتم التوجه له الا في مرحلة صناعية متأخرة أي بعد تحول البلد إلى صناعة الخدمات والمنتجات ذات القيمة المضافة (حنانيا 2011، 110).

الخاتمة:

لكل دولة موارد تستغلها وتعتمد عليها في نهضتها فأحياناً ما تكون ارض دولة ما زاخرة بموارد متنوعة مما يمنح صانع القرار فيها خيارات واسعة في عملية التخطيط للاستفادة من هذه الموارد، واحيانا أخرى نجد ان هناك دولاً تملك موارد محدودة، واحياناً ثالثة نجد دولاً لا تملك اية موارد مما يدفعها إلى البحث عن موارد تجعلها قاعدة لبناء اقتصادها وهذا ما فطنت له سنغافورة بعد استقلالها عن بريطانيا في منتصف ستينيات القرن الماضي اذ لم يكن امامها الا مورداً واحداً في ظل انعدام الموارد في هذه الجزيرة الصغيرة التي تقع في جنوب شرق آسيا الا وهو الإنسان

فالاستثمار في الإنسان هو الحالة الوحيدة التي ستمكنها من الصمود والبقاء في منطقة كانت تموج بالاضطرابات والمشاكل في ذلك الوقت.

وعلى الرغم من المشاكل والمصاعب التي واجهتها السياسة التعليمية في سنغافورة في العقود الماضية الا ان عقلانية القيادة السياسية ورشادتها في اتخاذ القرارات وتخطيط السياسات وتعاون الإدارات والهيئات التعليمية معها خاصة في المرحلة الأولى من التجربة قد ساعد كثيرا في نجاحها ووصولها إلى غاياتها المنشودة.

شكل هذا النجاح وتحقيق سنغافورة لمراتب متقدمة اقليمياً دافعا للوصول الى العالمية، لذا كان اتباع النهج اللامركزي في ادارة مؤسسات التعليم مع دخول العالم نظام العولمة بثورتها المعرفية والتكنولوجية قد جعلت سنغافورة تعيد النظر بأسلوب وأدوات التعليم ومناهجه والذي جعل من الحاسوب والانترنت قاعدته الأساسية مثلما كان التعليم سابقا ولاحقا قاعدة أساسية للتنمية المستدامة، مما نتج عنه انجازات سريعة كفوءة ومتنوعة تركت آثارها الايجابية على الاقتصاد المحلى الذي نما بشكل كبير في ظل الارتباط الواضح المعالم بين النظامين الاقتصادي والتعليمي، اذ تم تطبيق معايير النظام الأول على الثاني ليتحول التعليم إلى استثمار يدر ارباحا مادية للدولة وليس استهلاكاً يعطي للجانب الاجتماعي من التنمية في البلد قيمته واهميته.

قائمة المصادر العربية :

الخويطر، ذكرى عبد الله. بلا. *التجربة السنغافورية الرائدة في الإشراف على التعليم وتوصيات مقترحة لتطبيقها في الإشراف التربوي في المملكة العربية السعودية*، في: شريفة علي شامي (جمع وتنسيق)، *تجارب ناجحة في الاشراف التربوي*.

العزاوي، وصال نجيب. 2001. *السياسة العامة: نظرية في حقل معرفي جديد*. جامعة بغداد/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

العسيري، خلود محمد. بلا. *ملامح من التجربة السنغافورية والاشرافية وما يستلهم منها لتطوير النظام الاشرافي في المملكة العربية السعودية*، في: شريفة علي شامي (جمع وتنسيق)، *تجارب ناجحة في الاشراف التربوي*، دراسة منشورة على الموقع الالكترونيhttp//: faculty.psau.edu.sa

بغدادي، منار محمد اسماعيل. 2015. "تقويم سياسات التعليم قبل الجامعي في مصر". *مجلة دراسات في التعليم الجامعي*، العدد30 ، مايو– آيار، 325–401.

بن عبد الحميد حكيم، عبد الحميد بن عبد المجيد. 2012. *نظام التعليم وسياسته*، القاهرة: ايتراك للطبعة والنشر والتوزيع.

بي تان، يوجين كي. 2011، *الدولة المتعددة اللغات تبحث عن القومية: تأثير سياسة اللغة والخطاب في عملية بناء القومية والتنمية في جنوب شرق اسيا*، ترجمة ياسر شعبان، مراجعة طارق عليان، ابو ظبي، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث (كلمة).

حنانيا، مي. 2011. "السياسة التربوية والتعليم في الاداء التنموي لسنغافورة وماليزيا". *مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية*، السنة الرابعة والثلاثون، عدد.388 (حزيران): ، ص ص 99-114 .

دي بار واسكربس، مايكل وازلاتكو. 2011. *بناء سنغافورة: النخبوية والاثنية ومشروع بناء الأمة*. ترجمة: د.حازم نهار، مراجعة سعيد الغانمي، أبو ظبي، هيئة ابو ظبي للثقافة والتراث (كلمة).

عبدالله، ثناء فؤاد. 1997. *آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي*، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

غدنز، انتوني. 2004. *علم الاجتماع مع مدخلات عربية. ترجمة وتقديم د.فايز الصايغ*، بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومؤسسة ترجمان.

محبوباني، كيشور. 2009. *نصف العالم الأسيوي الجديد*، ترجمة سمير كرم، تقديم محمود محي الدين، مراجعة غادة وحيد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

معتوق، فريدريك. 2013. *المارد الأسيوي يسيطر مقاربة سوسيو- معرفية لتجارب معاصرة (اليابان-كوريا -سنغافورة-الصين)*. بيروت: منتدى المعارف.

مراد، بوتليليس. 2013. "تطور التعليم في الجزائر من 1830 الى 2011". رسالة ماجستير منشورة، جامعة وهران الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية.

هداب، حسن ساجت هداب. 2016." البعد الوطني للسياسات التعليمية في الدول المتنوعة الثقافات". رسالة ماجستير. جامعة بغداد، كلية العلوم السياسة.

هلال، رضا. 2003. جمهورية سنغافورة. في د. محمد السيد سليم و د. رجاء ابراهيم سليم (محرران)، الأطلس الاسيوي، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الاسيوية.

يو، لي كوان. 2007. من العالم الثالث الى الأول: قصة سنغافورة 1965-2000. ترجمة معين الامام. الرياض: مكتب العبيكان.

محمد والسالم والشهراني، وفاء وغاده سالم ونوره زايد. 2018. "تطوير اداره الجودة الشاملة في نظام التعليم العالي لتحقيق رؤية 2030 في ضوء التجربة السنغافورية"، *المجلة الدولية التربوية المتخصصة*، المجلد 7،العدد 4 (نيسان) ص ص 62-80 .

http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=245607

List of references:

Abdullah, Thana Fouad. 1997. Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Al-Khuwaiter, the memory of Abdullah. without. The pioneering Singaporean experience in supervising education and suggested recommendations for its application in educational supervision in the Kingdom of Saudi Arabia, in: Sharifa Ali Shami (collection and coordination), successful experiences in educational supervision.

Al-Azzawi, Wesal Najeeb. 2001. Public Policy: A Theory in a New Epistemological Field. Baghdad University / Center for Strategic and International Studies.

Al-Asiri, Kholoud Mohammed. without. Features of the Singaporean and supervisory experience and what is inspired by it to develop the supervisory system in the Kingdom of Saudi Arabia, in: Sharifa Ali Shami (Collection and Coordination), Successful Experiences in Educational Supervision, a study published on the website http://: faculty.psau.edu.sa

Baghdadi, Manar Muhammad Ismail. 2015. "Evaluation of Pre-University Education Policies in Egypt." *Journal of Studies in University Education*, Issue 30, May, 325-401.

Bin Abdul Hamid Hakim, Abdul Hamid bin Abdul Majeed. 2012. Education System and Policy, Cairo: ITRAC for Edition, Publishing and Distribution.

Bi Tan, Eugene K. 2011, The Multilingual State Searches for Nationalism: The Impact of Language and Discourse Politics on the Process of Nationalism and Development in Southeast Asia, translated by Yasser Shaaban, revised by Tariq Alyan, Abu Dhabi, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage (Kalima).

Cahyandi, Gandy and Others. 2004. Global Urban Development Singapores Economic Transformation. Prague, Czech.

DeBarr and Scripps, Michael Waslatko. 2011. Building Singapore: Elitistism, Ethnocentrism, and the Nation-Building Project. Translated by: Dr. Hazem Nahar, reviewed by Saeed Al-Ghanmi, Abu Dhabi, Abu Dhabi Authority for Culture and Heritage (Kalima).

Giddens, Anthony. 2004. Sociology with Arabic Entries. Translated and presented by Dr. Fayez Al-Sayegh, Beirut: Arab Organization for Translation and Turjuman Foundation.

Hanania, May. 2011. "Educational Policy and Education in the Development Performance of Singapore and Malaysia." *The Arab Future Journal*, Center for Arab Unity Studies, the thirty-fourth year, No. 388 (June): pp. 99-114.

Mahbubani, Kishore. 2009. Half of the New Asian World, translated by Samir Karam, presented by Mahmoud Mohieddin, reviewed by Ghada Waheed, Cairo: The National Center for Translation.

Maatouk, Frederick. 2013. The Asian genie dominates a socio-cognitive approach to contemporary experiences (Japan-Korea-Singapore-China). Beirut: Knowledge Forum.

Murad, Botlelis. 2013. "The Development of Education in Algeria from 1830 to 2011." A published master's thesis, Oran Humanitarian University, Faculty of Social Sciences.

Haddab, Hasan Sajt Haddab. 2016. "The National Dimension of Educational Policies in Multicultural Countries." Master Thesis. Baghdad University, College of Political Science.

Hilal, Reza. 2003. The Republic of Singapore. in d. Mohamed El-Sayed Selim and d. Raja Ibrahim Selim (eds.), The Asian Atlas, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Center for Asian Studies.

Yu, Lee Kuan. 2007. From Third World to First: The Story of Singapore 1965–2000. Translated by Moin Imam. Riyadh: Obeikan Office.

Muhammad, Al-Salem, Al-Shahrani, Wafaa, Ghada Salem, and Noura Zayed. 2018. "Developing total quality management in the higher education system to achieve Vision 2030 in the light of the Singaporean experience." *The International Journal of Specialized Education*, Volume 7, Issue 4 (April), pp. 62-80. http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=245607

Sanderson, Gavin. 2012. International Education Development in Singapore, *International Education Journal*, Vol 3, No 2.